

## سياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية ( رؤية استراتيجية في خصخصة شركة أرامكو )

د. منيف بن نايف الملافخ  
المسمى الوظيفي: استاذ مساعد  
جامعة شقراء / المملكة العربية السعودية  
[mmlafekh@su.edu.sa](mailto:mmlafekh@su.edu.sa)

### مُلخَص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة الخصخصة بالمملكة العربية السعودية من خلال استعراض تجربة الخصخصة لشركة النفط أرامكو، والتعرف على أهم المُعوقات المؤثرة على خصخصة الشركة وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية المُترتبة على ذلك، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث كان المصدر الرئيسي لجمع البيانات الثانوية هو مراجعة الكُتب والدراسات السابقة والاحصائيات المُتوفرة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السياسة التي اعتمدها السعودية لخصخصة أرامكو هي بيع جزء منها للقطاع الخاص، وأن المملكة اتبعت بذلك نهج التحول التدريجي وتقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد لتحقيق رؤية السعودية 2030، وكذلك وجود العديد من المُعوقات التي واجهت خصخصة الشركة، كضعف البنية التحتية التعليمية بالمملكة وصغر حجم سوق المال السعودي، وكذلك توجد آثار اقتصادية ايجابية وأخرى سلبية مُترتبة على خصخصة الشركة، إلا أنه من المتوقع أن الشركة ستصبح أكثر رشاقة على المستوى الاستراتيجي مُستقبلاً.

وقد أوصت الدراسة بضرورة استمرار السعودية في تبني نهج الإصلاح الاقتصادي من خلال تطوير التشريعات والقوانين، والعمل على تعزيز آليات الرقابة والمتابعة لزيادة مستوى الشفافية، والعمل بشكل دائم على تطوير وتحديث البنية الهيكلية لشركة أرامكو.

**الكلمات المفتاحية:** الخصخصة، أرامكو، الاقتصاد السعودي، رؤية 2030.

## **The Privatization Policy in the Kingdom of Saudi Arabia- Strategic Vision for Aramco Company Privatization**

**Dr.Moneef Naif Mlafekh**

Assistance Professor  
Shaqra University  
Kingdom of Saudi Arabia  
[mmlafekh@su.edu.sa](mailto:mmlafekh@su.edu.sa)

### **ABSTRACT**

This study aimed to identify the privatization policy in The Kingdom of Saudi Arabia (KSA) by reviewing the experience of privatization of the oil company (ARAMCO), and reviewing the main obstacles that affecting on privatizing the company, and identifying the positive and negative implications of that. The researcher used the descriptive approach, where the main resource of collecting the secondary data was reviewing the related books and previous studies, and available statistics.

This study reached a set of results, the most important of them was that the policy that the KSA rely on to privatize ARAMCO was by selling part of it to the private sector. The KSA adopt this approach of gradual transformation and decreasing the rely on oil toward economic diversification toward achieving the KSA vision 2030. Moreover, there were lots of barriers that face the privatization of the company like the weakness of educational infrastructure of the KSA, the small size of the Saudi's financial market. Also there were negative and positive economic impacts related to the privatization of the company. On the other side, it is expected that that company will be more agile in strategic level in the future.

The study recommended the necessity for KSA to continue adopting the economic reformation approach through developing the legislations and laws, and work toward supporting the control and follow-up mechanisms to increase the transparency levels and work continuously to develop and improve the organizational structure of ARAMCO company.

**Key Words:** Privatization, ARAMCO, Saudi economy, 2030 vision.

## المُقَدِّمة:

إن سياسة الخصخصة لها بعدين اقتصادي سياسي فمن المنظور الاقتصادي هدفها الاستغلال الأمثل للموارد والمصادر المادية والطبيعية والبشرية عن طريق تحرير السوق وتقليص دور الدولة من حيث الإنفاق فيصبح دور الدولة كضمان للاستقرار الاقتصادي ، والبعد السياسي يختزل دور الدولة قطاعات اساسية تتعلق بالكيان المجتمعي منها قطاع المرافق والخدمات الأساسية وتحديد وجهة السياسة الخارجية والدفاع والقضاء والامن الداخلي، والمتتبع لسياسة الخصخصة يلحظ أن العديد من الدول تبنت هذا الاتجاه بقوة لمواجهة الأزمات والمشكلات المتعلقة بالقطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار لرفع كفاءة مؤسسات الدولة لتعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الأعباء المالية على الموازنة العامة لذا أولت المملكة العربية السعودية اهتماما بتبني سياسة الخصخصة من خلال مشاركة القطاع الخاص الوطني في محاولة منها تهيئة المناخ الملائم لتطويره و توسيع أنشطته الإنتاجية و تنويع استثماراته، و ذلك من خلال مجموعة من السياسات و المشاريع و الحوافز و الإجراءات لبعض الشركات الكبرى ومنها شركة ارامكو التي اكتسبت اهمية كبيرة في التاريخ المعاصر للمملكة، فشركة ارامكو تشارك في العديد من المجالات ليس استخراج و انتاج النفط فقط بل تقوم بمهام أخرى في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي وذلك من خلال اسهاماتها في ارساء وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

واليوم لا يمكن تصور عالم اقتصادي بدون استراتيجيات للخصخصة، فالهدف الأساسي من أي عمليات أو إجراءات للخصخصة هو إقامة الاقتصاد الكفاء المعتمد على أساس الملكية الفردية بدلاً من الاقتصاد القائم على أساس الملكية العامة (الصالح، 2018، ص.379).

وتعرف الخصخصة بأنها عملية التحول في النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتتضمن عملية تحويل الملكية بيع كل أو أجزاء من هذه الملكية من الدولة إلى الأفراد، وبالتالي فإن الخصخصة يُنظر إليها بأنها عملية تهدف لتحقيق الاستغلال الكفاء للموارد الاقتصادية. (القريشي، 2012، ص.124-125).

ومن هنا يتضح أن الخصخصة قد لا تعني بالضرورة تخلي الدولة عن كامل ملكيتها للقطاع الخاص، وأنها ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق غاية ما، كتحفيز الاستثمار داخل الدولة، أو وقف استنزاف الموارد المالية بها، أو العمل على إدخال تكنولوجيا جديدة لقطاع ما (الفتلاوي والجناحي، 2020، ص.267).

لذلك نجد أن تطبيق سياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية يأتي وفق إطار توجه الدولة من خلال خطط تنموية تؤكد على مشاركة القطاع الخاص الوطني من خلال ايجاد بيئة استثمارية جاذبة حيث تم إطلاق خطة إصلاحية (رؤية 2030) بهدف تحقيق اقتصاد مزدهر ومتنوع وتتضمن هذه الرؤية استراتيجيات من اهمها تطبيق سياسة الخصخصة في العديد من قطاعات الدولة.

بالرغم من قوة اقتصاد المملكة العربية السعودية إذ يحتل المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية، لما يملكه هذا البلد من إمكانيات مادية ومعنوية يأتي في مقدمتها امتلاكه المخزون النفطي الأول على مستوى العالم، فضلاً عن حالة التراكم في النمو الاقتصادي مقارنة بالكثير من الدول في المنطقة (جلود، 2014، ص.261).

وقد اكتسبت شركة أرامكو أهمية مُفردة ومتميزة في تاريخ المملكة المعاصر، فهي لم تقف عند حدود مهمتها الأساسية باستخراج وإنتاج النفط فحسب، بل تعدتها إلى مجالات أخرى كالمجال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال مساهمتها الحقيقية في تثبيت وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة (عجمي والكناني، 2009، ص.4-5).

#### مشكلة الدراسة:

أرامكو، والمعروفة سابقاً بشركة النفط العربية السعودية، هي شركة سعودية عملاقة للنفط والغاز الطبيعي، وتدير حقول النفط والغاز في أنحاء المملكة وخارجها. تساهم الشركة مع فروعها حول العالم بتقديم الخبرة الفنية في إدارة سلسلة التوريد والتتقيب والتكرير والمواد الكيميائية.

يواجه الاقتصاد السعودي العديد من التحديات على رأسها المعاناة من حالة الركود في العوامل الدافعة لعملية التصنيع، واعتماد الاقتصاد المحلي على عائدات النفط غير المؤكدة والمتقلبة على نطاق واسع في المدى القصير، وتلك التهديدات التي يتعرض لها النفط كمورد دائم للطاقة على المدى الطويل، وارتفاع معدلات النمو السكاني بمعدل متوسط سنوي بلغ تقريباً 3.1% (Alkhamis, 2017, P.1).

وعليه سمحت المملكة العربية السعودية للمستثمرين المؤسسيين الأجانب بالدخول إلى سوقها المحلية عام 2015، ويعد طرح أسهم أرامكو بالنسبة للحكومة خطوة أخرى نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً على رأس المال الغربي. بالنسبة للكثيرين من السعوديين، تعد أرامكو أكثر من مجرد شركة، باعتبارها جزء من الهوية السعودية وشريان حياة. ولهذا يحاول مسؤولو الشركة إقناع المواطنين أيضاً بشراء أسهم الشركة كدليل على ولائهم للبلاد والعائلة الحاكمة. وهذا الجذب "العاطفي"، سيدفع بعض البنوك الوطنية، كما هو متوقع، لتقديم قروض كبيرة لمساعدة المستثمرين المحليين على شراء الأسهم بسهولة أكبر.

بعد سنوات من التأجيل أعلنت المملكة العربية السعودية رسمياً عن الاكتتاب العام لشركة أرامكو السعودية المملوكة للدولة، معلنةً عن خطط لإدراج أسهمها محلياً اعتباراً من كانون الأول 2019م فقد تم الإعلان عن نية إدراج أسهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) في السوق المالية السعودية "تداول" وإن لم يكن هذا كافياً، فالشركة تتوقع أن تقوم بعض الحكومات الأخرى بالاستحواذ على أسهم من خلال صناديق الثروة السيادية

وكاستجابة للانخفاض السريع في أسعار النفط العالمية، قدّم ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان رؤية اقتصادية جديدة سُميت بالرؤية السعودية 2030، وهي خطة للتحوّل من شأنها تمكين المملكة من تنويع مصادر إيراداتها والتي تعتمد بشكل كبير على مورد النفط، والتقليل من العجز المتنامي في موازنتها وتحقيق حالة من التوازن والاستقرار الاقتصادي، بل والمساهمة في تحقيق حالة من النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Moshashai et al., 2020, P.381).

خاصة وأن الشركة تشرف على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، وخلال السنوات السابقة قامت بضخ حوالي 10 ملايين برميل يومياً، مما جعلها أحد أكبر الشركات في العالم، وتم تقدير إيراداتها عام 2018 بـ 388 مليار دولار (352 مليار يورو)، بمتوسط مليار دولار يومياً. صافي دخل الشركة المقدر بـ 111 مليار دولار أعلى من أرباح منافساتها: إيكسون موبيل وشيل وبي بي وتوتال وشيفرون مجتمعة، وتوظف 70 ألف شخص حول العالم، كما ان هناك مزايا كثيرة تدفع شركة أرامكو لتبني سياسة الخصخصة منها: ارتفاع مستويات التدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية الحرة والأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب (EBIT) ومخصص الاستهلاك و الإطفاء (EBITDA) مقارنة بشركات النفط العالمية، انخفاض نسبة المديونية (نسبة صافي الدين ) إجمالي القروض بعد خصم النقد وما في حكم القدرة على تنفيذ مشاريع رأسمالية كبرى على مستوى العالم في قطاع التنقيب والإنتاج وقطاع التكرير والمعالجة والتسويق (https://www.alahli.com).

وفي ضوء المؤشرات العمليّة والعلمية التي سبق الإشارة إليها فإن شركة أرامكو السعودية هي أكبر شركة متكاملة للنفط والغاز في العالم، مما يجعل الاستثمار فيها فريداً من نوعه ولديها نقاط القوة التنافسية في قطاع التنقيب والإنتاج التكرير والمعالجة والتسويق، وبناء على ماسبق تم صياغة مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي أهم السمات لسياسة الخصخصة بالمملكة العربية السعودية فيما يخص شركة أرامكو؟
- ما هي أهم المعوقات التي تواجه خصخصة شركة أرامكو السعودية؟
- ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على خصخصة شركة أرامكو السعودية؟
- ما هو مستقبل شركة أرامكو في ضوء سياسة الخصخصة التي تتبعها المملكة العربية السعودية؟

### أهمية الدراسة:

أولاً/ الأهمية العلمية: في ظل التحولات المعاصرة التي تشهدها كثير من دول العالم على مستوى سياسات التحرير وإعادة الهيكلة، وتغيّر دور الدولة من الدور الإنمائي إلى الدور التصحيحي، وزيادة دور القطاع الخاص وحالة الانفتاح الاقتصادي، انطلقت أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على مفهوم الخصخصة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية لما لها من إيجابيات متوقعة تكمن في زيادة العوائد المالية للدولة وتحقيق المنافسة والكفاءة الاقتصادية والإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق. إن توفّر هذه الدراسة كمرجع علمي في المكتبات المحلية والعربية سيساعد الباحثين على الاطلاع على نتائج الدراسة وتوصياتها وإمكانية تطبيق دراسات مشابهة على عينات أخرى أو في بيئات أخرى مما سيساعد في تعزيز سياسة الخصخصة.

ثانياً/ الأهمية العملية: طبقت هذه الدراسة على شركة أرامكو السعودية، لما تلعبه هذه الشركة من دور محوري في اقتصاد المملكة العربية السعودية، وذلك بما يتوافق مع خطة التحول للملكة والمتمثلة في رؤية السعودية 2030 كإيدان بتحول الاقتصاد الوطني للمملكة وتحريره من الاعتماد على النفط، وذلك من خلال خصخصة جزء من شركة أرامكو وذلك بطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام، وهو الأمر الذي له انعكاسات وآثار اقتصادية على كل من الشركة واقتصاد المملكة.

### أهداف الدراسة:

- 1- التعرف بسياسة الخصخصة من حيث أهدافها ودواعيها وأسبابها وأبعادها وأنواعها ونتائجها.
- 2- تقديم قراءة للواقع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية وشركة أرامكو.
- 3- تسليط الضوء على سياسة الخصخصة لشركة أرامكو السعودية وأهم السمات المميزة لها.
- 4- التعرف على أهم المعوقات المؤثرة على سياسة خصخصة شركة أرامكو السعودية.
- 5- التعرف على الآثار الاقتصادية المترتبة على خصخصة شركة أرامكو السعودية.
- 6- استشراف مستقبل شركة أرامكو والاقتصاد السعودي في ظل تطبيق سياسة الخصخصة المقترحة والدور الاستراتيجي المنوط بها.

### فرضيات الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من صحّة الفرضيات الآتية:
- تُوجد معوقات تواجه عملية خصخصة شركة أرامكو السعودية.
  - تُوجد آثار اقتصادية إيجابية لتبني سياسة الخصخصة لشركة أرامكو السعودية.
  - تُوجد آثار اقتصادية سلبية متوقعة لتبني سياسة الخصخصة لشركة أرامكو السعودية.

## مَنْهَجِيَّة الدِّرَاسَةِ:

في ضوء مشكلة البحث وأسئلته وفرضياته يتضمن منهج الدراسة: بيانات الدراسة - أساليب التحليل الوصفي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والاهتمام بوصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها تعبيراً كيفياً، حيث لا يكفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة فقط، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات وتوصيات، الأمر الذي يزيد من رصيد المعرفة عن موضوع الدراسة، ثم تحديد حدود الدراسة وهي:

## حُدُودُ الدِّرَاسَةِ:

- الحد الموضوعي: سياسة الخصخصة.
- الحد المكاني: المملكة العربية السعودية.
- الحد الزمني: أنجزت الدراسة في العام 2020م.
- الحد المؤسسي: شركة أرامكو.

كما اقتضت طبيعة البحث كدراسة تقييمية، اعتمد الباحث على المصادر الثانوية كمصدر أساسي لجمع البيانات والمعلومات، (كتب ومراجع عربية وأجنبية -دراسات سابقة مرتبطة بالدراسة الحالية- والدوريات والمقالات-تقارير صادرة عن شركة أرامكو) كما اعتمد الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة على اطلاعه وقراءته وتحليله وتقويمه للعديد من لمواقع الإلكترونية (الإنترنت) المختلفة التي تناولت كل ما يتعلق بشركة أرامكو، معتمداً بذلك على أهم الأرقام والمؤشرات الاقتصادية والمالية المتوفرة وذات العلاقة بموضوع الدراسة.

## مُصْطَلَحَات الدِّرَاسَةِ:

الخصخصة: تنازل الدولة عن بعض أدوارها لصالح قطاع خاص وطني أو أجنبي للتخفيف عن أعباء الدولة واستغلال أمثل وكفاء للموارد والقطاعات المخصصة عبر آليات وسياسات علمية وعملية واضحة المعالم قابلة للتطبيق " (حسان، 2016، ص.261).

ويُعرفها الباحث إجرائياً: بأنها تنازل المملكة العربية السعودية عن جزء أو كل من ملكيتها في أحد مؤسساتها العامة لصالح القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي سواء كانوا أفراد أو شركات، وذلك بهدف تخفيف الأعباء عن كاهل الدولة، والاستخدام الكفؤ والفعال لموارد هذه المؤسسة من خلال عملية متكاملة واضحة الأهداف والسياسات والإجراءات والآليات والبرامج.

## الدراسات السابقة:

تم استعراض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية التي تناولت سياسة الخصخصة، حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث لتلك الدراسات كالتالي:

جاءت دراسة Ait-Laoussine and Gault (2017) للتأكيد على أهمية خطوة تنويع الاقتصاد للدول النفطية، حيث توصلت الدراسة إلى أن معظم الدول المنتجة للنفط بما في ذلك الأعضاء في منظمة تصدير النفط "أوبك" قد فشلوا إلى حد كبير في عمليات الخصخصة، وأنه ليس من الضروري أن تؤدي عملية تأمين أو خصخصة قطاع النفط إلى تعزيز التنوع الاقتصادي، وقد اختلفت الأسباب الرئيسية للفشل من دولة إلى أخرى، ومنها سوء الإدارة وعدم كفاية الإعداد والمشاركة من قبل القطاع الخاص، وحالات الازدهار والكساد بسبب التقلبات المستمرة في أسعار النفط، وأشارت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية لديها فرصة حقيقية الآن لتوضيح الكيفية التي يمكن من خلالها تنويع اقتصادها.

وأجرى التكريتي دراسة (2017) هدفت إلى التعرف على آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة على البطالة في الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب أن تتم عملية التكيف الهيكلي في حالة تطبيقها ضمن سياسات وطنية مستقلة والاستفادة من الخبراء الدوليين، وأن تطبيق سياسات المؤسسات الدولية بدون ملائمتها للواقع المحلي له آثار سلبية على الواقع الاقتصادي للدول العربية، وتزايد مشكلة البطالة وتشعبها، وأن هذه المشكلة شملت دول مجلس التعاون الخليجي.

سلّطت دراسة الصالحي (2018) الضوء على الخيارات المتاحة لخصخصة الاقتصاد العراقي ما بين 1980-2012م، من خلال اعتماد منهج تحليلي لجميع البيانات والمؤشرات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن هناك تعاضد للقطاع الاستخراجي والنفطي ضمن القطاع السلعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما وأصبح الاقتصاد العراقي أكثر تأثراً بالتقلبات الخارجية ولا سيما أسعار النفط الخام، وأن الخيار المتاح أمام استراتيجية الخصخصة في العراق تمثل في الاتجاهات التي تضمن تقليص وانحسار التشوه البناني بين القطاع السلعي من جهة والقطاع الخدمي والتوزيعي من جهة أخرى.

وفي السياق نفسه سعت دراسة حمود (2018) إلى تحليل قرارات الخصخصة وأثرها على الحصيلة الضريبية بالقطاع النفطي العراقي، وهدفت الدراسة إلى التوصل لاختيار الأسلوب المناسب للخصخصة لزيادة الحصيلة الضريبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية الرقابة يجب أن تكون في جميع مراحل الخصخصة خصوصاً بعد التنفيذ وذلك من أجل ضمان نجاحها.

وهدفت دراسة Saydam (2019) إلى إيجاد العلاقة بين التغيير في درجة اندماج شركات النفط الوطنية في سوق النفط الدولي وبين التغيير في عدد الأعضاء الدوليين بمجالس إدارة هذه الشركات، وذلك بالتطبيق على كل من شركة أرامكو السعودية وإكوينور النرويجية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التغيير في مستوى الاندماج لشركات النفط المحلية في الأسواق الدولية للنفط والتغير في عدد الأعضاء الدوليين بمجلس الإدارة، وفي حالة أرامكو أظهرت النتائج أن التغيير في درجة تنوع العمليات أثر بشكل رئيسي على التجارب السابقة لمن سيتم اختيارهم كأعضاء بمجلس الإدارة من الأعضاء الدوليين، حيث عينت أرامكو أعضاء دوليين بمجلس الإدارة بناءً على خبراتهم السابقة، كما وقامت الشركة بتغيير عدد أعضائها الدوليين عندما قررت التنويع في هيكل ملكيتها.



وقد قَدِّمَت دراسة Blazquez et al. (2019) وصفاً لنموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي "DSGE" للاقتصاد السعودي، وهو النموذج الذي طوره مركز الملك عبد الله للدراسات البترولية ومركز الأبحاث، حيث تم استخدام هذا النموذج في إجراء عمليات محاكاة وتجارب لتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية ضمن إطار رؤية السعودية 2030، حيث توصلت الدراسة إلى أن نموذج الاقتصاد السعودي هو اقتصاد مفتوح وصغير، وأن الحكومة السعودية تحافظ على ميزانية متوازنة من خلال جمع الإيرادات، وتوفير الدخل والخدمات العامة، وعملية توظيف السعوديين، والاستثمار في النفط والغاز الطبيعي وإنتاج الطاقة المتجددة.

وجاءت دراسة Moshashai et al. (2020) للتعرف على الخطة الوطنية للتحويل والإصلاح المالي للملكة العربية السعودية حسب رؤية 2030م، حيث حَلَّت الدراسة أهداف هذه الرؤية والسياسات المُقترحة لتحقيقها، والتعرف على أهم التحديات التي تواجهها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الغاية الأساسية لتبني رؤية 2030 هو خلق مصادر بديلة للدخل الحكومي المُعتمد على النفط، وبناء اقتصاد خالي من التقلبات الجذرية في أسعار النفط على المدى الطويل، حيث عمدت المملكة على إنشاء مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتنسيق مع الوزارات الحكومية وتقييم أدائها، وتبني أفضل الممارسات لإدارة الموازنة العامة للدولة، كما وأشارت الدراسة إلى العديد من المعوقات المحتملة لتنفيذ هذه الرؤية كان أهمها عدم الوضوح في كيفية تنفيذ برنامج خطة التحويل الوطني 2030، وطبيعة النظام المركزي السائد داخل المملكة.

في حين قَدِّمَت دراسة Weijermars and Moeller (2020) تحليلاً رئيسياً لإعادة هيكلة الشركات والهندسة المالية من خلال مثال مفصل لبرنامج شركة أرامكو السعودية لتمويل السندات والأسهم والذي بدأ في عام 2019م وسيستمر حتى عام 2021م، وعملية الاستحواذ التي قامت بها أرامكو على الشركة السعودية للصناعات "سابك"، وبعد تحليل البيانات المالية والمؤشرات الاقتصادية لأرامكو في الفترة ما بين عامي 2016-2018م اتَّضح كيفية تأثير صفقات أرامكو على توليد وضمان النقد المطلوب للنفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل، والكيفية التي أثرت بها هذه النفقات الرأسمالية على التدفق النقدي لشركة أرامكو ورسملة الميزانية العمومية الخاصة بها، كما أن عملية خصخصة أرامكو لن يكتب لها النجاح إلا إذا شعر المستثمرون بأن أرامكو قادرة على توليد توزيعات الأرباح الكافية، كما وتوصلت الدراسة إلى أن خصخصة أرامكو قد تواجه العديد من الصعوبات، وذلك بسبب التهديدات الجيوسياسية بالمنطقة، والتوقعات بانخفاض أسعار النفط بسبب المشاكل المترتبة بالتغيرات المناخية والأزمات الطارئة وغير المتوقعة على غرار أزمة فيروس كوفيد-19.

### التَّعْيِيبُ عَلَى الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ:

بعد قيام الباحث بمراجعة دقيقة للدراسات السابقة، اتَّضح أن هذه الدراسات ركَّزت على تحديد مبررات تبني وتنفيذ سياسة الخصخصة والتحديات التي تواجه الدول لإعادة تخصيص الموارد والقطاعات الاقتصادية وتعبئة الادخارات المحلية بها، والتعرف على خيارات الخصخصة المتنوعة المتاحة أمام هذه الدول (الصالح، 2018)، واستعراض خطط التحويل الاقتصادي التي تبنتها العديد من الدول المُنتجة للنفط وأسباب فشل هذه الدول في خصخصة الكثير من شركاتها، واستكشاف آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة على مؤشرات التنمية الاقتصادية بالدولة (التكريتي، 2017) ودراسة مقومات النجاح وعوامل الفشل لسياسة الخصخصة.

في حين أن هناك دراسات أخرى ركزت على خطة المملكة العربية السعودية للتحويل وفق رؤية 2030 وغايتها وأهدافها والسياسات المقترحة لتنفيذها (Moshashai et al., 2020)، ومحاولة تقييم آثار الإصلاحات الاقتصادية في هذه الخطة على الاقتصاد السعودي (Blazquez et al., 2019)، وتقديم تحليل مفصل لإعادة هيكلة أرامكو السعودية وهندستها مالياً وانعكاسات ذلك على مؤشرات الأداء المالي للشركة ( Weijermars & Moeller, 2020)، والدور الذي يمكن يلعبه إضافة أعضاء دوليين بمجلس إدارة شركة أرامكو في تعزيز اندماجها في أسواق النفط الدولية (Saydam, 2019).

وقد سعت الدراسة الحالية إلى سد الفجوة البحثية التي أتضح من هذه الدراسات السابقة، ففي حين أن تلك الدراسات أولت تركيزها على مفهوم الخصخصة ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي المفروضة عليها من المؤسسات الدولية، جاءت الدراسة الحالية للتركيز على سياسة الخصخصة ضمن خطة تحول استراتيجية تبنتها المملكة العربية السعودية لتنويع اقتصادها، كما أن هناك دراسات سابقة ركزت على خصخصة المؤسسات العامة والشركات الخاصة في اقتصاديات الدول العربية كالعراق مثلاً أو دول مجلس التعاون الخليجي أو الدول النامية، ركزت الدراسة الحالية على بحث خصخصة شركة أرامكو للنفط وهي شركة مملوكة للدولة وذات مكانة استراتيجية في اقتصاد المملكة العربية السعودية، كما أن تلك الدراسات تناولت شركات ومؤسسات يتفاوت تأثير قرار خصخصتها على الوضع الاقتصادي بالدولة، اهتمت الدراسة الحالية بتناول شركة يُعتبر قرار خصخصتها قرار استراتيجي على مستوى جعل اقتصاد المملكة يتربع على عرش اقتصاديات العالم، في حين أن هناك بعض الدراسات السابقة اهتم بدراسة الآثار المالية لخصخصة شركة أرامكو فقط لا غير ، جاءت دراستنا الحالية للتركيز على دراسة الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية لخصخصة الشركة.

### الإطار النظري:

#### ❖ المبحث الأول: الخصخصة

يسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم الخصخصة وأبعادها وأهدافها وأسبابها، والآثار الاقتصادية المترتبة عليها.

#### أولاً/ مفهوم الخصخصة:

لم يظهر مفهوم الخصخصة إلى الوجود حتى عام 1984م، عندما بدأت بريطانيا عمليات واسعة لتحويل ملكية القطاع العام بغية تحسين كفاءة الأداء والإنتاج في عدد من القطاعات، وقد لاقت هذه التجربة نجاحاً هناك، مما حدى بالمنظمات الدولية تعميم هذه التجربة وجعلها واحدة من السياسات التي يجب أن تتبناها البلدان ضمن ما يُسمى بحزمة الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة مشاكل المديونية (العاني، 2005، ص.68).

ويمكن تعريف الخصخصة بأنها "مجموعة السياسات أو الوسائل التي تهدف إلى تحويل الأعمال والمشاريع المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، أو انتقال ملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص سواءً أكانت مؤسسات أم رجال أعمال أم شركات وطنية أو أجنبية بالاعتماد المتزايد على آليات السوق والمنافسة وتقليص العوائق والقيود التي تحد من نمو القطاع الخاص" (جميل وعبد الرحمن، 2009، ص.154).

أما من الناحية القانونية تُعرف بأنها "عقد يتم بموجبه نقل ملكية أو إدارة أصول المشروعات الحكومية بشكل كلي أو جزئي من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفق قوانين وأنظمة حدودية" (الخالد، 2017، ص.266).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن مفهوم الخصخصة ودخول القطاع الخاص في مشاركة مع قطاعات الدولة المختلفة نجد أن هناك خلط بين الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص وبالرغم من هذا الخلط إلا أنه يوجد فرق جوهري بينهم يتمثل في المسؤولية والملكية إذ يفهم من ان الخصخصة تعني أن يصبح القطاع الخاص لديه التفويض الكامل من قبل القطاع العام الذي يتمثل في (الدولة) ويمتلك كافة الأصول لهذا القطاع ويصبح مسؤول تجاه الجهات المستفيدة، وعلى الصعيد الآخر نجد أن مشاركة أو شراكة القطاع الخاص تعني إبقاء حقوق الملكية للدولة ويتم التعامل مع القطاع الخاص بعقد محدد بفترة زمنية وهي فترة تنفيذ الأنشطة أو المشروعات وينتهي العقد بانتهاء التنفيذ وتكون ملكيته محدودة جداً.

ومن هنا تبرز عدة أبعاد مرتبطة بتبني تطبيق سياسة الخصخصة، كما أوردها (الخالد، 2017، ص.266) ويمكن عرضها كالتالي:

1. **البُعد الاقتصادي:** وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواءً كانت موارد طبيعية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بكفاءة وإنتاجية عالية، وذلك بالاعتماد على تحرير الأسواق وعدم تدخل الدولة إلا في حالات محددة.
2. **البُعد القانوني:** هذه السياسة يجب أن تتم في إطار قانوني واضح يحدد طبيعة الواجبات والمسؤوليات التي تقع على عاتق كل طرف من الملاك، وهو الأمر الذي سيساهم في تنظيم عملية الخصخصة.
3. **البُعد السياسي:** والذي يركز على التقليل من دور الدولة، ودرجة تدخلها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها أكثر تركيزاً على الجوانب الأمنية والدفاعية والحفاظ على العدالة وتقديم الخدمات العامة، وتخفيف الأعباء المالية عن كاهلها.
4. **البُعد الاستراتيجي:** هذه العملية هي جزء من حالة التغيرات الجذرية التي فرضتها المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى العالمي، وحالة الأزمات الدائمة وغير المتوقعة التي أصبحت تطفو على السطح دائماً نتيجة لحالة عدم اليقين وعدم الاستقرار الذي يعيشه الاقتصاد العالمي دوماً.

#### ثانياً/ أهداف الخصخصة:

تسعى الدولة من خلال الخصخصة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي (جميل وعبد الرحمن، 2009، ص.155) و(Sepúlveda et al., 2011, P.8):

1. العمل على تخفيف حدة التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية، وتخفيف الأعباء الإدارية عنها، وتركيز جهود الدولة ومواردها لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية.
2. تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الدولة من خلال تقليص حجم الإعانات المباشرة وغير المباشرة المقدمة إلى مشاريع القطاع العام ولا سيما الخاسرة منها، وتوفير الموارد المالية للخزينة مما يساعد على تقليص حجم الضغط المُلقى على كاهل الميزانية العامة وجعل السياسات المالية العامة أكثر مرونة من السابق.

3. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال جعل المشروعات التي يتم تحويلها للقطاع الخاص أكثر استجابة لمتطلبات وظروف السوق، وتعزيز المنافسة بين القطاعين العام والخاص.
4. جذب المدخرات الوطنية ورؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يساهم في إنعاش ميزان المدفوعات.
5. زيادة الإنتاج كماً ونوعاً ورفع مستوى الإنتاجية.

ويمكن القول في ضوء ما سبق عن أهداف الخصخصة أنها تهدف أيضاً إلى الارتقاء بالجودة والمواصفات عبر إيجاد مناخ تنافسي بين القطاعات والوحدات الاقتصادية سواء أكان داخل القطاع الواحد أو بين القطاع الخاص والقطاع العام في بعض الفعاليات الإنتاجية، عملية الخصخصة تعد مقدمة للتوجه نحو اقتصاد السوق والحد من احتكار القطاع العام وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار أهداف الخصخصة لا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فحسب بل هنالك أهداف اجتماعية لها باعتبار أن الهدف الأساسي لعملية الخصخصة هو الوصول إلى الرفاهية العامة عبر تحسين الكفاءة الاقتصادية في توظيف الموارد وتقليل الهدر بما يفرضه تخفيف التكلفة والأسعار وهذا بدوره يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الرفاه العام هذا من جانب. ومن الجانب الآخر فإن التحول نحو القطاع الخاص قد يساهم بشكل أو بآخر في إعادة توزيع الدخل القومي اجتماعياً وقطاعياً وجغرافياً فضلاً عن التقليل من آثاره الضارة على المجتمع عندما يصاحب عملية التحول هذه المزيد من البطالة هي تختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف نظمها السياسية وفلسفتها الاقتصادية وتوجهاتها المستقبلية، أن لكل دولة نظامها الاقتصادي الخاص بها، وظروفها ومشاكلها وقضاياها وأنظمتها المميزة لها عن الدول الأخرى، كما ولديها آليات وخطط الخصخصة الخاصة بها والأكثر مناسبة وملائمة لاقتصادها وذلك حسب طبيعة الموارد والإمكانيات المتوفرة لها، مما يجعل الأهداف الموضحة أعلاه تختلف من دولة إلى أخرى.

### ثالثاً/ أسباب الخصخصة:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني سياسة الخصخصة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (عبد الكريم، 2010، ص.161-162) و(Li et al., 2011, P.2520) و (Németh & Schmidt, ) (2011, P.16-17):

1. ندرة الموارد المالية لدى حكومات الدول خصوصاً الدول النامية منها.
2. الصعوبات التي تواجهها بعض الدول في الحصول على التقنيات الحديثة.
3. الكثير من مشروعات البنية الأساسية التي كانت مسؤولية الحكومات بالدول النامية أصيبت في نهاية الأمر بالفشل والخسارة بسبب سوء الإدارة الحكومية وانخفاض مستوى الجودة، وضعف الصيانة، والبيروقراطية وعدم المرونة وغياب حافز الربح.
4. التطور التقني الهائل الذي تحقق على مدى العقود الماضية والذي أضعف من قدرة الحكومات على الاستمرار في احتكار السلع والخدمات الاستراتيجية.
5. إشراك القطاع الخاص في إنشاء وتحسين البنية الأساسية للدولة من شأنه أن يؤدي إلى توفير المزيد من مصادر التمويل البديلة وإلى زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات، وتحسن في معدلات النمو الاقتصادي.

#### رابعاً/ الآثار الاقتصادية للخصخصة:

الخصخصة عملية معقدة وتحتاج إلى إعداد جيد وتنظيم وكفاءة وتقدير للمسؤولية، ويمكننا حصر الآثار الاقتصادية الإيجابية التي نجمت عن الخصخصة في (Megginson, 2016, P.33-36):

- خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية وتحقيق أرباح معقولة في تلك الوحدات التي انتقلت من سيطرة القطاع العام إلى القطاع الخاص.
  - توفير حصة من الموارد المالية نتيجة لعملية بيع بعض من وحدات القطاع العام، والمساهمة في تخفيض الانفاق الحكومي مما يؤدي إلى التخلص من العجز في الموازنة أو تخفيضه وتقليل معدل التضخم العام بالدولة.
  - التخلص من البطالة المُتقنعة والعمالة الزائدة.
  - فتح المجال أمام منح الأفراد الحوافز الفردية والتي تؤدي إلى انتعاش الاقتصاد القومي.
  - المساعدة في الحد من مظاهر الاقتصاد الخفي وآثاره السلبية على اقتصاد الدولة والمجتمع.
  - زيادة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في الاستثمارات وإقامة المشروعات في جميع المجالات مما يساعد في تحديد الاتجاهات النامية في السوق المحلي والدولي، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
  - إدخال التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات والقطاعات الإنتاجية بالدولة، والعمل على تطويرها بشكل مستمر.
- إلا أنه بالرغم من الآثار الإيجابية المتعددة التي تم الإشارة لها سابقاً لسياسة الخصخصة، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض الآثار السلبية للخصخصة والتي يمكن الإشارة لها في (Megginson, 2017, P.6-8):
- إضعاف أو إلغاء الدور المباشر للدولة في الاستثمار، وبالتالي الحد من مستويات النمو الاقتصادي، مما قد يؤثر على الحماية التي توفرها الدولة لذوي الدخل المحدود.
  - قد يتزامن مع تبني سياسة الخصخصة تخفيضات مقترحة في أسعار صرف العملات الوطنية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية.
  - سيطرة القطاع الخاص هم الأساسي تخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى وزيادة الأرباح مما قد يؤدي إلى تقليص عدد العاملين في المؤسسات والشركات الخاضعة للخصخصة وبالتالي إلى زيادة نسبة البطالة في الدولة.
  - إضافة أعباء جديدة على مؤسسات القطاع الخاص وبالذات في مجال الضرائب.

يتضح مما سبق أن للخصخصة آثار اقتصادية إيجابية أنها توفر حصة من الموارد المالية نتيجة لعملية بيع بعض من وحدات القطاع العام، وتقليل الانفاق الحكومي مما يساعد في سد العجز في الموازنة أو تخفيضه وهناك آثار أخرى سلبية منها زيادة معدلات البطالة نتيجة لسيطرة القطاع الخاص هم الأساسي تخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى وزيادة الأرباح مما قد يؤدي إلى تقليص عدد العاملين في المؤسسات والشركات الخاضعة للخصخصة وب ، وتتوقف آثار سياسة الخصخصة على العديد من العوامل ذات العلاقة، مما يجعل كثير من الدول تتخذ الاجراءات اللازمة للاستفادة من الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية لسياسة الخصخصة.

### ❖ المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية وخصخصة شركة أرامكو

في هذا المبحث سيقوم الباحث بتسليط الضوء على الواقع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، ومن ثم سيتم التطرق إلى شركة أرامكو السعودية ودورها المحوري في اقتصاد المملكة، ومن ثم الدور المأمول لها بعد الخصخصة وأثر ذلك على اقتصاد المملكة.

#### أولاً/ الواقع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية:

على الرغم من اعتماد السعودية على النفط بشكل أساسي، يُخطئ من يظن أن المملكة دولة ريعية تعتمد على النفط فقط، إذ تتمتع باقتصاد متنوع إلى حد ما، فهي تتبع آليات السوق الذي يقوم على العرض والطلب وعلى المنافسة، ولا توجد قيود على عمليات الصرف الأجنبي، كما لا يوجد حظر أو قيود على الواردات من السلع باستثناء قيود على عدد قليل من السلع لاعتبارات شرعية أو أمنية، بل وتُعفى السلع الأساسية المستوردة من الرسوم الجمركية (جلود، 2014، ص.263).

وبالرغم من ذلك هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الاقتصاد السعودي والتي تُعتبر بمثابة تحديات تدق ناقوس الخطر، حيث تتمثل أهم العوامل والتحديات المؤثرة على الاقتصاد السعودي في كل من (Alkhamis, 2017, P.13-16) و (Statistics, 2017, P.3-24):

1. **معدلات النمو السكاني:** يُعتبر متوسط النمو السكاني بالمملكة مُرتفع للغاية، حيث بلغ هذا المتوسط نسبة 3.1% على مدى العقد الماضي، حيث من المتوقع أن ينمو عدد السكان السعوديين بمقدار 6 ملايين نسمة أي من 21-27 مليوناً بحلول عام 2030م، وهي زيادة بمقدار 28% عن عدد السكان في عام 2014م، وسيكون ما نسبته من 42-49% من سكان المملكة من الفئة العمرية تحت 30 سنة، وسيخلق هذا الاتجاه الديموغرافي تحديات مزدوجة، فمن جهة يُصبح مطلوباً إيجاد المزيد من الوظائف على المدى الزمني القصير، ودعم عدد أكبر من المتقاعدين وكبار السن على المدى الزمني الطويل.
2. **تحديات إصلاح التعليم ودمج النساء في عجلة التنمية الاقتصادية:** وذلك بسبب الطبيعة المحافظة للمجتمع السعودي، حيث يوجد قيود مستمرة على بيئة العمل المختلطة ما بين الجنسين، وهو الأمر الذي أوجد مشاكل على مستوى مشاركة المرأة وتوظيفها.
3. **وجود تهديدات على مستوى هيكل القوى العاملة داخل المملكة:** حيث تُظهر الاحصائيات أن العمال الأجانب يفوق عدد المواطنين السعوديين الأصليين، حيث تنخرط هذه العمالة الوافدة في أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة مما يخلق أعباء على الاقتصاد بسبب مهاراتهم المنخفضة وعدم الاستغلال الكفاء لهم.
4. **مواجهة الطبقة المتوسطة في المجتمع السعودي ضغوطاً وجودية:** واحتمال انتقالها إلى الطبقة الدنيا، بسبب انكماش الاقتصاد السعودي كنتيجة لانخفاض عائدات النفط وضعف فرص العمل، وهو الأمر الذي سيؤثر على القوة الشرائية للأفراد، وانخفاض معدلات الثروة الفردية ( Saydam, 2019, P.33).

وهنا يجب الإشارة إلى أن صناعة النفط تُعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي، حيث يرتبط كلٌّ من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي بتلك العوائد المالية المتأتية من صناعة النفط، ومن المُلاحظ أن كلاً من قطاعي التصنيع غير النفطي والخدمات لم يتمكنوا من إنشاء الزخم اللازم نحو النمو الاقتصادي في حالة انخفاض عوائد النفط (-AI). (Darwish et al., 2015, P.77).

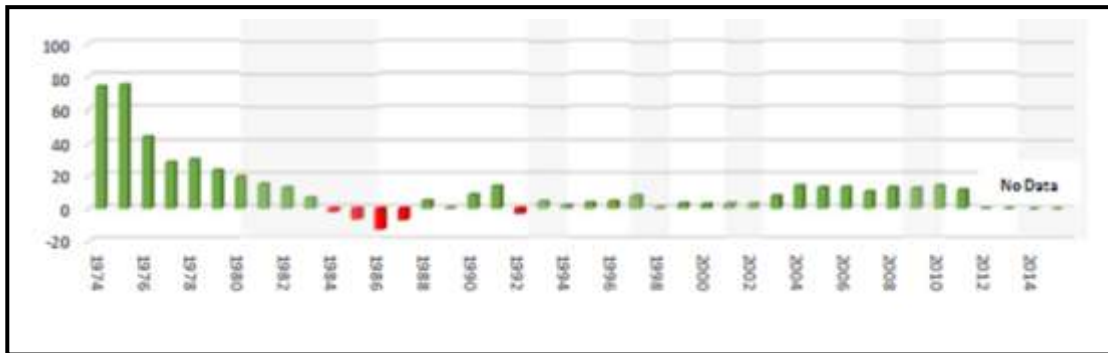
شكل (1): نسبة التغير في قطاع الصناعة غير النفطية بمرور الزمن



المصدر: (Alkhamis, 2017, P.18)

حيث يوضح الشكل السابق حالة التغير في قطاع الصناعة غير النفطية بالمملكة العربية السعودية في الفترة ما بين 1974-2012م، حيث من المُلاحظ أن هذا القطاع يشهد تذبذبات واضحة بمرور الزمن، وأنه في أحسن أحواله لم يتجاوز نسبة الـ 60% في عام 1979م، وقد شهدت هذه الصناعات غير النفطية انخفاض حاد في السنوات العشر الأخيرة لصالح قطاع النفط. وهو ذات الأمر الذي تأكده الأرقام والإحصاءات الموضحة في شكل رقم (2)

شكل (2): نسبة التغير في قطاع الخدمات بمرور الزمن



المصدر: (Alkhamis, 2017, P.18)



حيث يُلاحظ من الشكل السابق أن نسبة التغير في قطاع الخدمات شهدت تذبذبات شديدة بدءاً من عام 1974م وحتى 1983م، ومن ثم تدنت إلى نسب مئوية سالبة فترة الثمانينات من القرن الماضي، ومن ثم ما لبثت بالارتفاع مرة أخرى لتحقيق تغيرات إيجابية مع بداية التسعينات، مستمرة على نفس المنوال في التغير وصولاً إلى العام 2012م.

إن تنويع الاقتصاد من أهم مقومات استدامته، ورغم أن النفط والغاز يمثلان الدعامة الأساسية للاقتصاد المملكة، إلا أن هناك توسع في الاستثمار في قطاعات إضافية، حيث بلغ معدل نمو الاقتصاد السعودي خلال الـ 25 سنة الماضية أكثر من 4% سنوياً، وهناك تطلعات لزيادة هذه النسبة من خلال خطط التحول المُقترحة (رؤية 2030، 2016، ص.16).

وعند الحديث عن قطاع النفط نجد أن هذا القطاع بالرغم من أهميته الكبيرة للاقتصاد السعودي، إلا أنه شهد تذبذبات عالية كنتيجة طبيعية للتقلبات في الأسعار العالمية للنفط، وتغيرات العرض والطلب في الأسواق الدولية، كما هو موضح بالشكل الآتي:

شكل رقم (3): نسبة التغير في عوائد النفط بمرور الزمن



المصدر: (Alkhamis, 2017, P.18)

إن الأرقام الموضحة بالشكل أعلاه تُوضح بما لا يقطع الشك الحاجة الماسة إلى وقف الاعتماد على النفط كمصدر أساسي لإيرادات المملكة، وضرورة الاستفادة من هذه الثروة في تنويع اقتصادها، وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تضع المملكة في ريادة الدول والمجتمعات المتقدمة.

#### ثانياً/ سياسة الخصخصة بالمملكة العربية السعودية- واقع ومعوقات:

اعتبرت سياسة الخصخصة على الدوام جزءاً من الخطط الاقتصادية للمملكة العربية السعودية بهدف توسيع دور القطاع الخاص، وتاريخياً كان حجم القطاع العام كبيراً في المملكة، حيث كانت الدولة دوماً هي من تتولى قيادة تطوير الدولة ومشاريع البنية التحتية الكبيرة بها، إلا أنه في 24 إبريل 2018 أجاز مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة تنفيذ برنامج الخصخصة والتي هدفت إلى خصخصة أصول حكومية بحلول عام 2020، والتي يُتوقع منها تحقيق إيرادات تصل إلى 35-40 مليار ريال سعودي (جدوى للاستثمار، 2018، ص.2-3).

إلا أنه يجب الإشارة هنا إلى أهم المعوقات التي تواجه الخصخصة في السعودية، والتي تتمثل في كل من (الزهراني، 2019، ص.141):

1. تدني المعارف والخبرات ذات العلاقة بالخصخصة، حيث إن معظم الخبرات والمعارف هي ذات طابع فني وتشغيلي.



2. انخفاض عدد الشركات المحلية التي تمتلك القدرات الفنية والمالية الكافية لتولي تقديم الخدمات.
3. ضعف الأطر التشريعية العامة التي تساهم في تمكين عملية الخصخصة وحوكمتها، وهو الأمر الذي خلق تخوفات لدى العديد من الجهات الاستثمارية.
4. غياب السياسات اللازمة لكل قطاع مستهدف في عملية الخصخصة، على اعتبار أن الحكومة لا زالت تتحكم بزمام الأمور.
5. تعارض الخصخصة مع العديد من الأنظمة واللوائح السائدة، لأن هذه الأنظمة وُضعت في ظل حكومات مركزية كانت تلعب الدور الرئيسي في تمويل القطاعات المختلفة.

#### ثالثاً/ شركة أرامكو السعودية وقرار الخصخصة

تعود جذور شركة أرامكو إلى العام 1933م، عندما منح الملك عبد العزيز آل سعود امتياز النفط في السعودية إلى شركة ستاندارد اوف كاليفورنيا، والتي سُميت بعد ذلك بشركة أرامكو، إلا أنه في بداية السبعينات ظهرت فكرة منح حكومات البلدان المنتجة للنفط حق المشاركة في الامتيازات الأجنبية على أراضيها، واستعادت المملكة ثروتها النفطية بعد مفاوضات طويلة مع شركة أرامكو استمرت أربع سنوات للحصول على 40% من أسهم الشركة، ومن ثم عادت لتتعد مفاوضات في الفترة ما بين "1974-1980م" لتوقيع اتفاق نهائي لتملك الشركة بأثر رجعي يعود للعام 1976م، بعد أن وضعت الشركة شروطاً صعبة وباهظة الثمن لتكفل مصحتها المستقبلية، إلا أن هيكل أرامكو كمنشأة وطنية سعودية لم يكن قد تقرر حتى بداية عام 1983م (الكياسي، 2009، ص.61).

والجدول الآتي يوضح الاتفاقية السعودية مع شركة أرامكو حصة ملكية الحكومة السعودية بدءاً من عام 1973 وصولاً إلى امتلاك حصة 51%.

جدول (1): يوضح تاريخ ابتداء مشاركة الحكومة السعودية في شركة أرامكو

| الحصة الكلية المئوية | الزيادة المئوية | تاريخ ابتداء المشاركة |
|----------------------|-----------------|-----------------------|
| 25%                  | 25%             | 1973/1/1              |
| 30%                  | 5%              | 1978/1/1              |
| 35%                  | 5%              | 1979/1/1              |
| 40%                  | 5%              | 1980/1/1              |
| 45%                  | 5%              | 1981/1/1              |
| 51%                  | 6%              | 1982/1/1              |

المصدر: (الكياسي، 2009، ص.70)

إلا أن وجود شركة أرامكو إبان تلك الفترة ساعد الدولة السعودية الفتية كثيراً لتجاوز الكثير من الأزمات المالية والاقتصادية التي ألمت بها، لذلك لا غرابة أن تتكأ الحكومة السعودية بدرجة كبيرة وبشكل مباشر على قدرات الشركة المالية والاقتصادية في إعلاء شأنها، لا لاعتبارها مكمناً نفطياً فحسب، بل في جعلها دولة إقليمية ودولية مهمة ذات ثقل سياسي واقتصادي (عجمي والكناني، 2009، ص.17).

تمتلك المملكة أكبر احتياطي للنفط في العالم فالكمية المؤكدة تُقدر بحوالي 264 مليار برميل، أي بنحو 19% من احتياطي النفط العالمي، وتحوز على 38.7% من الاحتياطي العربي المؤكد للنفط، مع العلم أن الدول العربية تستأثر بنسبة 57% من احتياطي النفط العالمي، وتنتج المملكة 8 ملايين برميل من النفط الخام يومياً، إلا أن الصناعات النفطية تواجه تحديات كاستنزاف الاحتياطيات النفطية وعدم استقرار أسعار النفط (جلود، 2014، ص.266).

جدول (2): يوضح إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام

| البيان<br>السنة | إنتاج المملكة من النفط (مليون<br>برميل/ سنوياً) |
|-----------------|---|
| 1965            | 805   |
| 1970            | 1387  |
| 1975            | 2583  |
| 1980            | 3624  |
| 1985            | 1159  |
| 1990            | 2341  |
| 1995            | 2939  |
| 2000            | 2963  |
| 2005            | 3414  |
| 2010            | -   |
| 2015            | 3720  |

المصدر: (مجبل، 2018، ص.592-593)

ومن خلال الأرقام الموضحة بالجدول أعلاه، يتضح لنا التزايد المضطرد في قدرة المملكة على إنتاج النفط مع مرور الزمن، وهو الأمر الذي يعكس حالة التطور والتحديث المستمر الذي قامت به المملكة لتطوير هذا القطاع الهام للغاية بالنسبة لاقتصادها.

جدول (3): يوضح قيمة إجمالي الناتج المحلي من قطاع النفط والغاز المحلي للفترة ما بين 1970-2015م

| السنة | قيمة إنتاج النفط والغاز الطبيعي بالأسعار الجارية<br>(مليون ريال) |
|-------|--|
| 1970  | 8689   |
| 1975  | 97068  |
| 1980  | 323048   |
| 1985  | 88286  |
| 1990  | 138650   |
| 1995  | 163777   |
| 2000  | 259847   |
| 2005  | 567992   |
| 2010  | -  |
| 2015  | 665138   |

المصدر: (التقرير السنوي 52 لمؤسسة النقد العربي السعودي، 2017، ص.113)

ومما لا شك فيه أن البيانات المالية الموضحة بالجدول أعلاه لقيمة إنتاج النفط والغاز الطبيعي، تُظهر لنا مستوى التحسن والارتفاع المضطرد في قيمة الإنتاج، وضخامة حجم العوائد التي تدخل على موازنة الحكومة السعودية جراء عمليات إنتاج وبيع النفط والغاز الطبيعي، حيث يمكن الاستفادة من هذه العوائد المرتفعة في تطوير وتحسين البنية الاقتصادية للمملكة في مجالات أخرى، وهذا يتفق مع ما أشار له Seznec (2016, P.378).

وقد بدأت العديد من البلدان الغنية بالنفط والغاز بما في ذلك المملكة، في تبني سياسات للحد من اعتمادها على النفط وذلك بسبب الانهيار في أسعار النفط الذي بدأ في عام 2014م، والذي تشير جميع التوقعات في الدراسات أنه سيستمر لفترة طويلة من الزمن (Arezki, 2019, P.25).

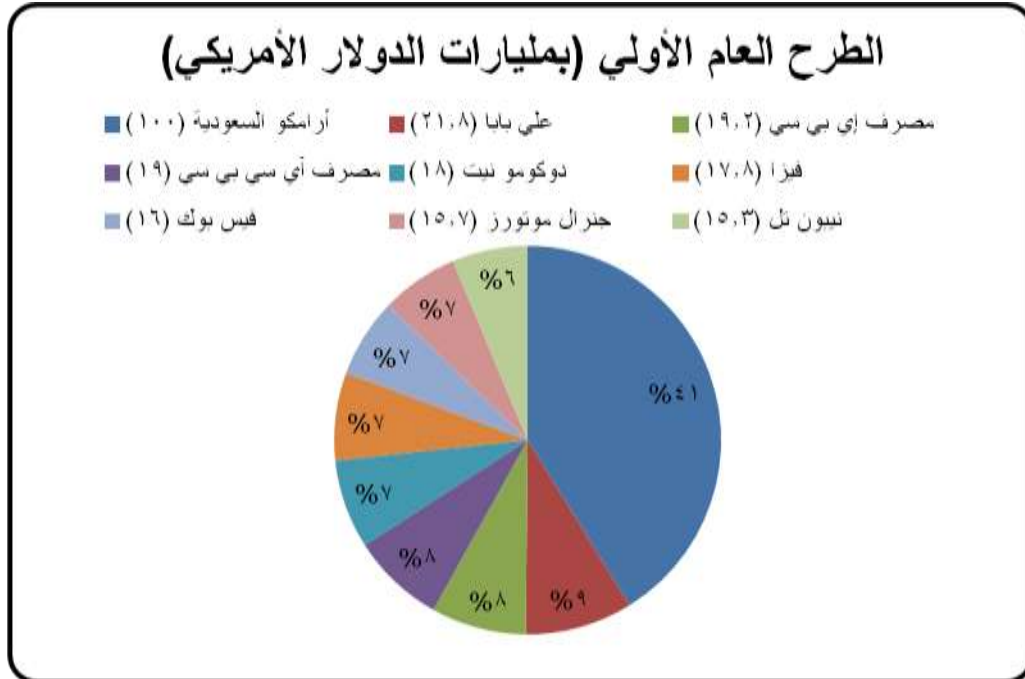
جدول (4): دفعات شركة أرامكو للحكومة السعودية (مليار دولار)

| بنود:         | 2017  | 2018 |
|---------------|-------|------|
| عائدات        | 37.6  | 56.9 |
| توزيعات أرباح | 50.1  | 58   |
| ضريبة دخل     | 46.1  | 48   |
| الإجمالي      | 133.8 | 163  |

المصدر: (Weijermars & Moeller, 2020, P.161)

وفي عام 2019م طرحت أرامكو ما نسبته 1.5% من إجمالي أسهم الشركة للتداول العام لكل من الأفراد والشركات، ومع انتهاء فترة الاكتتاب المقررة، أصبح اكتتاب شركة أرامكو هو أكبر طرح أولي في التاريخ، متجاوزة بذلك جميع الشركات العالمية الكبرى، ومع بدء التداول لأسهم الشركة في السوق المالية السعودية بنهاية عام 2019م وصلت القيمة السوقية للشركة إلى 1.88 تريليون دولار أمريكي، لتزيح بذلك شركة أبل الأمريكية والبالغة قيمتها 1.2 تريليون دولار في تلك الفترة، ومع نهاية شهر ديسمبر لعام 2019 ومع ارتفاع أسعار أسهم شركة أرامكو بنسبة 10% وصلت قيمة الشركة إلى 2 تريليون دولار أمريكي.

شكل (4): قيمة الطرح الأولي لأرامكو مقارنة بقيمة الطرح الأولي التاريخي لمجموعة من الشركات الكبرى.

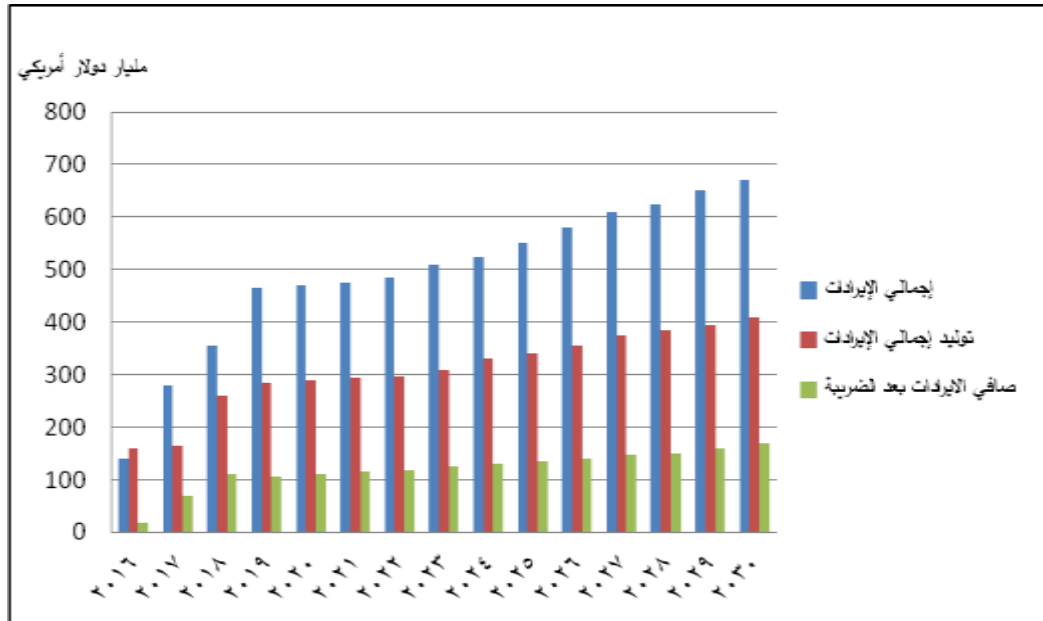


المصدر: (Weijermars & Moeller, 2020, P.162)

لقد اعتبرت خطة الخصخصة لجزء من أرامكو السعودية ضرورة ملحة لتحقيق اقتصاد سعودي أكثر تنوعاً، لذا فإن الأهداف المستقبلية لخصخصة أرامكو تمثلت في كل من (Ait-Laoussine & Gault, 2017, P.49-52) و (Ramady, 2018, P.6):

- إن عملية التنويع في الاقتصاد ستعتمد بشكل أساسي على صندوق سيادي تتراوح قيمته ما بين 2-3 تريليون دولار نتيجة لطرح جزء من أسهم أرامكو للبيع الأولي، حيث أن عائدات هذا الطرح ستساعد في الاستثمار بكافة القطاعات.
- زيادة درجة الشفافية، حيث أن بيع الشركة لجزء من أسهمها سيلزمها بإظهار تقاريرها المالية وستكون محل أنظار الجهات المتهمة من مصارف ومستثمرين.
- حجم أكبر لسوق الأسهم السعودية، حيث عملية طرح أسهم أرامكو على موجات ومراحل متعددة مستقبلاً بالإضافة للشركات التابعة لها، سيساعد في تنمية السوق السعودي وجعله الأكبر على مستوى العالم.
- نصيب أكبر لدخل الفرد كنتيجة للاستثمارات المالية غير المعتمدة على النفط.

شكل (5): يوضح إجمالي الإيرادات وتوليد إجمالي الإيرادات وصافي الإيرادات المتوقعة



المصدر: (Weijermars & Moeller, 2020, P.100)

ويلاحظ من الشكل السابق أن خصخصة جزء من شركة أرامكو، سيحقق نمواً متزايداً في الإيرادات، وهو الأمر الذي سيساعد في تحقيق خطة التحول المرجوة بحلول العام 2030م.

إن رؤية السعودية 2030م تضع مخططاً متكاملًا لتنمية المملكة العربية السعودية وأهدافها الاقتصادية، حيث أن الفكرة الأساسية لهذا المخطط هي فصل النمو الاقتصادي عن عائدات النفط وتنويع هذا الاقتصاد، والعمل على تعزيز القطاعات غير النفطية غير المستغلة.

### النتائج:

في ضوء اعتماد الباحث المنهجي الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والاهتمام بوصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها تعبيراً كيفياً، حيث لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة فقط، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات وتوصيات وعليه تم وصف وتحليل مدى اتجاه سياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية كدراسة تقييمية لرؤية استراتيجية في خصخصة شركة أرامكو، واعتماد الباحث على المصادر الثانوية كأدوات لجمع البيانات والمعلومات الدراسة وهذه المصادر تمثلت في (الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وتحليل المقالات والإطلاع على العديد من المواقع الإلكترونية التي تناولت في كتاباتها أغلب ما يتعلق بشركة أرامكو بالإضافة إلى مراجع وتقويم واستعراض الباحث لمجموعة كبيرة من البيانات الخاصة باقتصاد المملكة بصة عامة، وشركة أرامكو بصفة خاصة كما ورد في معالجة الباحث للإطار النظري والخلفية الأدبية والنظرية للدراسة، وبمراجعة الدراسات السابقة التي تم الإشارة لها في متن البحث فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

#### **أولاً/ أهم سمات سياسة الخصخصة بالمملكة العربية السعودية فيما يخص شركة أرامكو:**

- استطاعت السعودية الاستفادة من التجارب السابقة لكثير من الدول فيما يخص الخصخصة، وساهمت في توفير كافة متطلبات النجاح لهذه السياسة.
- اتبعت السعودية نهج التحول التدريجي وتغيير هيكل اقتصادها من أحادي الجانب إلى اقتصاد متنوع.
- إن السياسة التي اعتمدها المملكة في خصخصة أرامكو هي سياسة بيع جزء من هذه الشركة المملوكة أصلاً للدولة من خلال طرح جزء منها للاكتتاب العام والتداول سواءً للأفراد المستثمرين أو للشركات في سوق المال السعودي.
- نجحت السعودية في الوصول إلى القيمة المحددة لشركة أرامكو وهي المقدرة بـ 2 تريليون دولار أمريكي، وهو الأمر الذي أعطى ثقة للمستثمرين بمدى فاعلية ونجاعة إجراءات الخصخصة التي اعتمدها المملكة.
- إن تبني هذه السياسة مع عملاق النفط السعودي أرامكو، لهو انعكاس على سيطرة التفكير الليبرالي الحديث فيما يخص صناعة السياسات الاقتصادية بالمملكة، وتبني توصيات المؤسسات المالية الدولية، والتي تستهدف بشكل أساسي تثبيت المؤشرات المالية والنقدية وزيادة نصيب القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- توفر عدد كافي من الاستشاريين الدوليين والمحليين لخطوة الخصخصة، وأن هذه العملية هي جزء من دراسات وأبحاث سابقة مبنية على منهجية علمية دقيقة.

#### **ثانياً/ أهم المعوقات التي تواجه خصخصة شركة أرامكو السعودية:**

- ضعف البنية التحتية التعليمية بالسعودية، وعدم جهوزيتها لرفد شركة أرامكو بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة للتعامل مع نتائج وإفرازات الخصخصة.
- لا زالت الحصة الأكبر من شركة أرامكو مملوكة للحكومة السعودية بنسبة 95%، وهو الأمر الذي يسمح للحكومة السعودية بالتحكم بالاستراتيجيات الخاصة بالشركة على المدى البعيد، ويضعف رأس المال الخاص من المشاركة في القرارات الاستراتيجية.

- صغر حجم سوق المال السعودي، مقارنة بالحجم الكبير الذي سيخلقه اكتتاب جزء من شركة أرامكو بهذا السوق.
- وجود عوائق لها علاقة بالتشريعات وقوانين الاستثمار السائدة حالياً بالمملكة العربية السعودية.
- وعليه يكون الباحث قد تحقق من صحة الفرضية الأولى القائلة بأنه: "تُوجد مُعوقات تواجه عملية خصخصة شركة أرامكو السعودية".

#### ثالثاً/ مستقبل شركة أرامكو في ضوء سياسة الخصخصة التي تتبعها المملكة العربية السعودية:

- الارتفاع المستمر لسعر سهم أرامكو في الأسواق المالية.
- تحقيق إجمالي إيرادات بحلول عام 2030م يتجاوز سقف 650 مليار دولار.
- أن تصبح أرامكو الشركة الأولى عالمياً على مستوى قطاع صناعة النفط.
- مستوى أعلى من الشفافية والحوكمة وهو الأمر الذي سيخلق ثقة أكبر للمستثمرين المستقبليين.
- ستصبح الشركة أكثر رشاقة على المستوى الاستراتيجي وهذا سيجعلها أكثر تكيف مع التقلبات البيئية الداخلية والخارجية، وأكثر مرونة في الاستجابة لمثل هذه التغيرات.
- ستلعب الشركة دورياً محورياً في نقل السعودية بكافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية.

#### رابعاً/ الآثار الاقتصادية المترتبة على خصخصة شركة أرامكو السعودية:

##### الآثار الإيجابية:

- توفير سيولة مالية للحكومة تقضي على فجوة الموارد المحلية، وسيساعد في التقليل من فجوة الموارد الخارجية.
- زيادة الإيرادات سيساهم في معالجة أزمة العجز في الموازنة العامة في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي سيسمح بالاستمرار في تمويل الأنشطة الجارية والرأسمالية، والتقليل من نسبة الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة.
- زيادة مستوى الشفافية المالية ودرجة الإفصاح، وهو الذي سيسمح بوجود آلية مستمرة لمراقبة الأداء المالي للشركة وسيحسن من أدائها، ودورها المنوط في خدمة الاقتصاد السعودي.
- زيادة وتطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في اقتصاد المملكة على وجه العموم، وفي شركة أرامكو على وجه الخصوص مما سيزيد من الكفاءة الاقتصادية للشركة، وقدرتها على تحقيق الأرباح في المستقبل.
- تحسن في أداء السوق السعودي للأوراق المالية بسبب دخول مدخرات جديدة للسوق كانت بعيدة عن أنشطة التداول، وتحسن مؤشرات الحوكمة الرشيدة.

- التحسن في أداء شركة أرامكو بعد الطرح، ستصل آثاره الإيجابية إلى باقي القطاعات الأخرى المرتبطة والمتداخلة مع قطاع النفط السعودي.

وعليه يكون الباحث قد تحقق من صحة الفرضية الثانية القائلة بأنه: "تُوجد آثار اقتصادية إيجابية مُتوقعة لتبني سياسة الخصخصة لشركة أرامكو السعودية".

### الآثار السلبية:

- قد يتأثر حجم إنتاج قطاع النفط سلباً بسبب التقلبات السعرية الناجمة عن عمليات المضاربة الاعتيادية على سعر السهم في السوق المالي، وهو الأمر الذي سيؤثر على الملاءة المالية لشركة أرامكو وبالتالي في كفاءة أدائها.
- على المدى الطويل ستجد الحكومة السعودية نفسها ملزمة بدفع جزء من أرباحها لحاملي الأسهم من القطاع الخاص، مزاحمين بذلك الموازنة العامة السعودية.
- وجود أعباء جديدة على ميزان المدفوعات، وذلك نتيجة لتحويلات الأرباح المترتبة على امتلاك المقيمين بالمملكة لسهم شركة أرامكو.
- تزامم عمليات الاكتتاب في سهم أرامكو قبل وأثناء عمليات طرح الاكتتابات في السوق المالي السعودي، قد يقلل من الأسعار النسبية للسهم، وهو الأمر الذي سيؤثر على أسعار أسهم باقي القطاعات.
- وجود احتمالية تقليص عدد الأيدي العاملة على المدى القصير بعد خصخصة أرامكو وهو الأمر الذي قد يزيد من مستويات البطالة.
- وجود مخاوف من إمكانية استخدام العوائد المالية للخصخصة لأغراض الموازنة العامة لتمويل النفقات الجارية، وبالتالي عدم الاستفادة من هذه العوائد المالية في جوانب منتجة، مما سيدفع عجلة التنمية الاقتصادية للملكة للتباطؤ.
- وجود مخاوف أن عملية الخصخصة قد يترتب عليها إجراءات هيكلية خاصة بالشركة غير فعالة وهو الأمر الذي سينعكس على أداء الشركة بشكل سلبي.

وعليه يكون الباحث قد تحقق من صحة الفرضية الثالثة القائلة بأنه: "تُوجد آثار اقتصادية سلبية مُتوقعة لتبني سياسة الخصخصة لشركة أرامكو السعودية".



### التوصيات:

1. العمل على تحسين البنية التعليمية بالمملكة العربية السعودية، لتتمكن من ردف السوق المحلي بخريجين على مستوى عالي من المهارات والمعارف.
2. الاستمرار في تبني نهج الإصلاح الاقتصادي من خلال تطوير السياسات والتشريعات والقوانين المحلية لتكون أكثر استجابة للتغيرات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية بالسعودية.
3. تدريب وتأهيل الأيدي العاملة في شركة أرامكو خصوصاً، وفي المملكة على وجه الخصوص لتكون أكثر استجابة للتحويلات الاقتصادية التي تشهدها المملكة.
4. الاستمرار في تحديث وتطوير سوق المال السعودي.
5. تطوير عمليات الاستشارة الاقتصادية وعمل المزيد من الدراسات لمعرفة آثار خصخصة شركة أرامكو على الاقتصاد المحلي والعالمي.
6. تطوير وتحديث البنية الهيكلية لشركة أرامكو وجعلها أكثر رشاقة استراتيجية لمواجهة أي أزمات مستقبلية.
7. تعزيز آليات الرقابة وزيادة مستوى الشفافية بشركة أرامكو، والاستمرار باتباع نهج واضح ضمن خطط الشركة الاستراتيجية، والافصاح عن ذلك.
8. الاستمرار في الاستفادة من الإيرادات المتحققة جراء خصخصة أرامكو في تعزيز البنية الاقتصادية للمملكة من خلال دعم المشروعات التنموية الصغيرة والكبيرة.

### المراجع العربية:

- التكريتي، هيفاء عبد الرحمن (2017). آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة على البطالة في الدول العربية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (38)، ص ص 312-345.
- جدوى للاستثمار (2018). التخصيص ورؤية 2030. تقرير صادر عن جدوى للاستثمار، ص ص 1-15.
- الجدير، مصطفى خليفة بالقاسم (2019). برنامج الخصخصة في ليبيا. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (49)، العدد (3)، ص ص 419-444.
- جلود، ميثاق خيرالله (2014). الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ورقة بحثية مقدمة لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العدد (33)، ص ص 261-284.
- جميل، وائل سالم، وعبد الرحمن، ماهر عزيز (2009). دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها. مجلة كلية الإسلامية الجامعة، العدد (10)، ص ص 151-170.
- حسان، كريم عبيس (2016). الخصخصة وإصلاح النظام الضريبي في العراق. مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، المجلد (24)، العدد (1)، ص ص 259-285.
- حمود، محمد خلف (2018). تحليل قرارات الخصخصة وأثرها على الحصيلة الضريبية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15)، العدد (2)، ص ص 85-108.
- الخالد، أسيل عمر (2017). الآثار القانونية الناتجة عن خصخصة المشروعات. مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد (15)، ص ص 262-298.
- رؤية 2030 (2016). رؤية 2030- المملكة العربية السعودية، ص ص 1-79.
- الزهراني، علي بن عبد القادر (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية (2030) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (8)، العدد (11)، ص ص 136-158.
- الصالح، عصام هادي (2018). الخيارات المتاحة لخصخصة الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2012. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (2)، ص ص 376-412.
- العاني، أسامة عبد المجيد (2005). الخصخصة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية- رؤية شرعية. مجلة تنمية الرافدين، المجلد (79)، العدد (27)، ص ص 67-84.
- عبد الكريم، خالد طه (2010). رؤية اقتصادية في موضوع الخصخصة. مجلة ديالي، العدد (43)، ص ص 153-173.

- عجمي، عبد الرسول شهيد، والكناني، طالب فرهود (2009). دور شركة أرامكو في إرساء البنية الاقتصادية والاجتماعية للملكة وتحديثها. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد (10)، العدد (4)، ص ص 4-22.
- عزيز، وفاء محمد (2017). التحليل الاقتصادي لاستثمار رأس المال البشري وسياسة الخصخصة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (12)، العدد (38)، ص ص 264-281.
- الفتلاوي، حيدر مجيد، والجناحي، رائد جواد (2020). التوجه نحو الخصخصة وحماية المستهلك في العراق - قراءة في قانون حماية المستهلك العراقي رقم 1 لسنة 2010. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد (55)، ص ص 264-284.
- القريشي، مدحت (2011). برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (33)، ص ص 123-148.
- الكلدار، قصي قاسم، وناصر، سعد عزيز، وعمران، قاسم علي (2015). الاتجاه في الاقتصاديات المتحولة نحو سياسات الخصخصة في العراق باستعمال أدوات التحليل المالي الحديثة في تقويم كفاءة الأداء وزيادة الأرباح - دراسة تطبيقية في شركة R.M.C. المساهمة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (44)، ص ص 51-82.
- الكيابسي، سلمى عدنان (2009). السيطرة السعودية الكاملة على شركة أرامكو. مجلة الخليج العربي، المجلد (37)، العدد (1-2)، ص ص 60-78.
- مجبل، إسماعيل حمادي (2018). توظيف عوائد النفط المالية في حول هيكل الاقتصاد السعودي نحو الصناعة والتطلع لبناء مجتمع المعرفة في ظل رؤية 2030. مجلة كلية المعارف الجامعة، مجلد (27)، العدد (1)، ص ص 586-613.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (2017). التقرير السنوي 52. الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، المملكة العربية السعودية.
- المراجع الأجنبية:

Abdel Karim, Khaled Taha (2010). An economic vision regarding privatization. Diyala Journal, Issue (43), pp. 153-173.

Abdul, Maliha Jabbar (2014). The role of the state in economic development and the justification for privatization in developing economies. Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (4), Issue (9), pp. 74-99.

Ait-Laoussine, N., & Gault, J. (2017). Nationalization, privatization and diversification. *The Journal of World Energy Law & Business*, 10(1), 43-54.

Ajami, Abd al-Rasool Shahid, and al-Kinani, Talib Farhood (2009). The role of Aramco in establishing and modernizing the kingdom's economic and social infrastructure. *Journal of the College of Education for Girls for Human Sciences*, Volume (10), Issue (4), pp. 4-22.

Al-Ani, Osama Abdel-Majid (2005). Privatization and its economic and social implications - a legitimate vision. *Al-Rafidain Development Journal*, Volume (79), No. (27), pp. 67-84.

Al-Darwish, M. A., Alghaith, N., Behar, M. A., Callen, M. T., Deb, M. P., Hegazy, M. A., ... & Qu, M. H. (2015). *Saudi Arabia:: Tackling Emerging Economic Challenges to Sustain Strong Growth*. International Monetary Fund.

Al-Fatlawi, Haider Majeed, and Al-Janahi, Raed Jawad (2020). The trend towards privatization and consumer protection in Iraq - a reading in the Iraqi Consumer Protection Law No. 1 of 2010. *Journal of the University Islamic College*, No. (55), pp. 264-284.

Al-Jadir, Mustafa Khalifa Balkasem (2019). Privatization program in Libya. *The Scientific Journal of Economics and Trade*, Volume (49), No. (3), pp. 419-444.

Al-Kaldar, Qusay Qasim, and Nasser, Saad Aziz, and Omran, Qasim Ali (2015). The trend in economies transforming towards privatization policies in Iraq by using modern financial analysis tools in evaluating performance efficiency and increasing profits - an applied study in R.M.C. *Contribute. Baghdad College of Economic Sciences Journal*, Issue (44), pp. 51-82.

Al-Kayabsi, Salma Adnan (2009). Full Saudi control over Aramco. *Al-Khaleej Al-Arabi Magazine*, Volume (37), Issue (1-2), pp. 60-78.

Al-Khaled, Aseel Omar (2017). Legal implications resulting from the privatization of projects. *Journal of Law for Legal Studies and Research*, Issue (15), pp. 262-298.

Alkhamis, N. (2017). *THE POTENTIAL ROLE OF NON-OIL MANUFACTURING IN VISION 2030 AS THE ENGINE OF GROWTH AND THE ROLE OF SAUDI ARAMCO*. DOI: 10.13140/RG.2.2.13143.42404.

Al-Quraishi, Medhat (2011). Privatization programs between the elements of success and factors of failure. *Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies Journal*, Issue (33), pp. 123-148.

Al-Tikriti, Haifa Abdel-Rahman (2017). The effects of the economic reform and privatization policy on unemployment in the Arab countries. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume (2), Issue (38), pp. 312-345.

Al-Zahrani, Ali bin Abdul Qadir (2019). Obstacles to the privatization of Saudi universities in light of Vision 2030 from the point of view of academic leaders. *The International Journal of Specialized Education*, Volume (8), Issue (11), pp. 136-158.

Arzeki, R. (2019). Oil producing countries in the Middle East and Africa must focus on how to transform their economies. In *Oxford Energy Forum*, No. 118, 25-27.

Aziz, Wafaa Muhammad (2017). Economic analysis of human capital investment and privatization policy. *Journal of Accounting and Financial Studies*, Volume (12), Issue (38), pp. 264-281.

Blazquez, J., Galeotti, M., Manzano, B., Pierru, A., & Pradhan, S. (2019). *K-DSGE: A Dynamic Stochastic General Equilibrium Model for Saudi Arabia* (No. ks--2019-mp06). King Abdullah Petroleum Studies and Research Center.

Dheim, Kawthar Muhammad (2016). Privatization and its role in developing the banking sector in Iraq. *Al Koot Journal of Economic and Management Sciences*. Part (1), Issue (24), pp. 1-18.

Hammoud, Muhammad Khalaf (2018). Analyzing privatization decisions and their impact on tax proceeds. *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, Volume (15), Issue (2), pp. 85-108.

Hassan, Karbim Abbees (2016). Privatization and tax reform in Iraq. *Babylon University Journal of Pure and Applied Sciences*, Volume (24), Issue (1), pp. 259-285.

Jadwa Investment (2018). Privatization and Vision 2030. Report issued by Jadwa Investment, pp. 1-15.

Jamil, Wael Salem, and Abdel Rahman, Maher Aziz (2009). Motives for adopting privatization in Iraq and means of its success. *Journal of the Islamic University College*, Issue (10), p. 151-170.

Jassim, Abdul Rasoul (2015). Privatization is between implementation imperatives and challenges. *Al-Mansour Magazine*, Issue (23), pp. 1-10.

Leather, The Charter of Khairallah (2014). The economic reality in the Kingdom of Saudi Arabia. A research paper presented to the Center for Regional Studies at the University of Mosul, No. (33), pp. 261-284.

Li, K., Wang, T., Cheung, Y. L., & Jiang, P. (2011). Privatization and risk sharing: Evidence from the split share structure reform in China. *The Review of Financial Studies*, 24(7), 2499-2525.

Megginson, W. L. (2017). Privatization trends and major deals in 2015 and 2016. *The PB Report 2015-16*, 2-26.

Mjbel, Ismail Hammadi (2018). Employing financial oil revenues in about the structure of the Saudi economy towards industry and looking forward to building a knowledge society in light of the 2030 vision. *Journal of the University College of Knowledge*, Volume (27), Issue (1), pp. 586-613.

Moshashai, D., Leber, A. M., & Savage, J. D. (2020). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform. *British Journal of Middle Eastern Studies*, 47(3), 381-401.

Németh, J., & Schmidt, S. (2011). The privatization of public space: modeling and measuring publicness. *Environment and Planning B: Planning and Design*, 38(1), 5-23.

Ramady, M. A. (2018). *Saudi Aramco 2030*. Springer.

Saleh, Haider Ismail (2014). The impact of privatization programs on indicators of economic development in the countries of the South. *Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume (3), Issue (7), pp. 159-170.

Salhi, Essam Hadi (2018). The options available to privatize the Iraqi economy for the period 1980-2012. *Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume (8), Issue (2), pp. 376-412.

Salman, Haitham Abdullah, and Abdelali, Amjad Sabah (2006). Evaluating privatization in the Gulf Cooperation Council countries. *Journal of Economic Sciences*, Volume (5), Issue (18), pp. 103-136.

Saudi Arabian Monetary Agency (2017). Annual Report 52. The General Administration of Economic Research and Statistics, Kingdom of Saudi Arabia.

Saydam, N. (2019). *The role of international board members in the integration of NOCs into the global market: a comparative analysis of Saudi Aramco and Equinor* (Doctoral dissertation).

Sepúlveda, E., Coloma, G., Gómez, A. M., Corona, R., Trujillo, J. P., Jaramillo, L., ... & Tagle, G. (2011). Privatization in Latin America. *IDB Publications (Books)*.

Seznec, J. F. (2016). Saudi Arabia's sell-off of Aramco: Risk or opportunity?. *Bulletin of the Atomic Scientists*, 72(6), 378-383.



www.mecsj.com/ar

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية لـ MECSJ

العدد الثالث والثلاثون (كانون الثاني) ٢٠٢١

ISSN: 2617-9563

Statistics, G. A. (2017). Industry Report. Chapter 12, 3-24.

Vision 2030 (2016). Vision 2030 - Kingdom of Saudi Arabia, pp. 1-79.

Weijermars, R., & Moeller, J. (2020). Saudi Aramco Privatization in Perspective: Financial Analysis and Future Implications. *Journal of Finance and Economics*, 8(4), 161-170.

<https://www.alahli.com/Documents/Aramco-Intention%20to%20float-AR.pdf>